

وهي عشرة الخارصه وهي التي تشق العظم واحده وهي
التي يخرج الدم ولها منقعه وهي التي تشق اللحم و
المنزلة حده وهي التي تغوص في اللحم ولحاق وهي التي
تبعي بينها وبين العظم جلد رقيقه فهذه المخرج
الخمسة ليس فيها مقدر شرعي بالاتفاق الاربعه
الا ما روينا عند احمد ان زياد اقره به عند حكمه في
الروايه ببغير وفيها منعه ببغيرين وفي المنكحه
بثلاثه ابعد وفي لحاق باربعه ابعد وقال
احمد انا اذهب الا ذلك فهذه روايه عنه والظاهر
من مذهبه كالجماعه واجمع على كل واحد من هذه
الخمسة حكمه بعد الادمال والحكمه ان يقوم الجنب
عليه قيد الجنائيه كانه عيبا فيقال له قيمته
قيد الجنائيه ولم يمتد بصرها فيكون له بقدر
التفاوت من دينته **فصل** واما الخمسة
التي فيها مقدر شرعي فهي الموصحه التي توضع عند
العظم فاذا كانت في الوجه فغيرها خمس من الابدان
وعنه ابي حنيفة وانشا في احمد في احدي روايته
وفي الروايه الاخرى منها عشر وقال مالك في موصحه
الانف

الانف والوجه الا شغل حكمه خاصه وباقي المواضع من
الوجه فيها خمس من الابدان وان كانت في الراس فغيرها
بمنزلة الموصحه في الوجه الا قال ابو حنيفة ومالك و
ولشافعي بمنزلة اعدت احمد وابتدأ احديهما كالجماعه
ولثاني ان كانت في الوجه ففيها عشر وان كانت من الراس
ففيها خمس **فصل** واجمعوا على ان في الموصحه
القصاص ان كان عمدا والثانية لها تشبه وهي التي
تغصم العظم وتكسر وفيها عند ابي حنيفة وانشا في
واجمعوا عشر من الابدان واختلفت الروايه عن مالك في
ذلك فقيل فتصل خمس وحكومته وقيد خمسة عشر
وقال اشهب فيها عشر كذهب الجماعه الثالثه المنقل
وبني التي توضع وتفسح وتنقل العظام وفيها خمسة
عشر من الابدان بالاجماع الرابعه المامومه وهي التي تصل
الي جلد الدماغ وفيها ثلث الديه بالاجماع والخامسه
الحايقه وهي التي تصل الي جوف البطن وصدريه وشعره خمس
وجبينه وخاصره وفيها ثلث الديه بالاجماع **فصل**
وتغصم على الحيز بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن
ولسنت باللسن وعلوك في العينين الديه الكامله وفي